جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences



الاعلام الخاص بسبل وقاية المجتمع العربي من الجريمة والانحراف

الاستاذ : محسن حمدي

الرياض

1406 هـ - 1986 م

الفصل الرابع

الاعلام الخاص بسبل وقاية المجتمع العربي من الجريمة والانحراف★

١ - الاعلام وقضية الحرية :

هل يمكن لأي مجتمع في عصرنا الحاضر أن يقبل حدودا وقيودا لحرية الاعلام من شأنها أن تسير هذا المجتمع وتوجهه بعكس ما يصبو اليه وبخلاف ما تجسمه اختياراته الطموحة.

ليس من اليسير والسهل مناقشة هذا الرأي ولا الالمام به دون أن ندرس حقيقة الاعلام وانعكاساته على الشعب والمجتمع دون أن نخوض في نظرية حق الاعلام وأبعاده وتفاعل المجتمع معه.

وهل من البديهي أن نسلم بالتفاعل العضوي بين وسائل الاعلام مهما اختلفت وتنوعت وبين المجتمع دون أن نلم بقضية حرية الاختيار في ظل الآراء المتباينة التي تهدف الى منع سقوط وسيلة الاعلام في متاهات الدعاية المغرضة التي تضر ولا تنفع ؟

المتعارف عليه هو أن الحرية في مستوى الأفراد والجماعات هي حرية اختيار وهو اختيار مبني على تلاقح في الأفكار والآراء واذا انتفى الاختيار بالنسبة للفرد فان الضغط على الحرية يشتد ليبرز في شق مقابل أعداء الحرية .. أنصار المذاهب الفاشية وأبواق الدعاية العنصرية.

ان التفاعل العضوي بين الاعلام وحقه السرمدي المقدس وبين الحرية ليس وليد الساعة فهو قديم قدم اكتشاف اول وسيلة لنشر الخبر بين الناس وبقدر ما تساهم اليوم وسائل الاعلام في رفع الضغوط والقيود عن هذه الحرية بقدر ما يجوز أن يعتز الانسان بقدرته في ظل

★ اعداد : **الأستاذ : محسن حمدي** - محرر بجريدة الصباح - تونس.

الفكر والبناء في تكييف اختياراته وطموحاته حتى يظل انسانا بأتم معنى هذا اللفظ.

قضية الحرية وارتباطها العضوي بالاعلام شغلت أكثر من باحث ومدافع عن حقوق الانسان سواء في المحافل الدولية والمنظمات الأممية كالأمم المتحدة مثلا أو غيرها.

فهل يمكن السماح باسم ميثاق الأمم المتحدة للنظم العنصرية الفاشية ان تستغل وسائل الاعلام لتعبر عن حريتها لاختيار الضغط والظلم والشر أو ما يمكن أن يعتبر في نظر هؤلاء شرا بالنظر الى القيم المتواجدة ؟

الجواب يبدو سهلا غير أن المنظمة الأممية برغم تشبثها بحرية الأفراد والشعوب ومراعاة حقوق الانسان طالبت دائما بأن تكون هناك مراقبة وسيطرة على وسائل الاعلام قد تستخدم في نطاق مضبوط ومحكم وحتى لا يجد بعض الناس مخرجا بها من الحرية المأمولة الى الحرية اللامشروطة واللامقيدة، واعتقادنا أن هذا هو المخرج الوحيد الذي يمكن لنا أن ننفذ منه وننسج على منواله عندما نقول أنه ينبغي علينا أن نسهر على أن تكون وسائل الاعلام في أمتنا العربية تتماشى وأهدافنا القومية وهذا لا يعني أننا نريد منها أن تكون وسائل تستخدم لتسيير وتوجيه شعبنا العربي من حيث لا يشعر أو للحد من حريته ولكن نريدها أن تساهم في توفير الحرية الاجابية. البون بينها وبين الفوضى ساطع والفرق هام وكبير.

٢ – ظاهرة العنف في وسائل الاعلام :

تأتي هنا قضية الجريمة أو ما يعبر عنه بالعنف وهي ظاهرة ارتبطت كما سبق أن بينا بحرية الاختيار لدى الأفراد والجماعات تماما كما ارتبطت وسائل الاعلام بهذه الحرية وان اختلف الارتباط

من حيث الشكل والصورة فان الجوهر باق في المفهوم العام لهذه العلاقة.

العنف في وسائل الاعلام هو عنف رمزي والتحليل الدقيق لهذه القضية يسمح لنا بالقول أن الوسائل السمعية والبصرية كالاذاعة والتلفزة والسينما تمكن المرء من بلورة نواياه وطموحاته النفسية والاجتماعية بحيث تصبح هذه الوسائل تمثيلا رمزيا تجد فيه القوى النفسية مخرجا ومنفذا يشفي كوامن الغرائز العنيفة في داخل الذات البشرية ... وهذه الفكرة قديمة تعود الى ارسطو الذي أول من نادى بأن التمثيل يشخص نوايا المتفرج الذي يصبح في غنى عن القيام بالدور بصفة فعلية.

ومن خاصيات وسائل الاعلام أنها تمكن كل من يعاني مشكلا من أن يعيش هذا المشكل وأن يعبر عنه بصفة رمزية لا بصفة عنيفة فعلية.

واذا حوصلنا اذن ما سبق فاننا نستخلص ان التفاعل بين وسيلة الاعلام والعنف قائم عضويا وأن تحليل قضية العنف في عصرنا الحاضر يؤدينا بالضرورة الى تحليل أهداف وسائل الاعلام التي ينبغي علينا المناداة بأحكام التصرف فيها وتوجيهها الوجهة المطلوبة التي تماشى والطموحات النبيلة للانسان.

٣ - أبعاد ظاهرة العنف في مجتمعنا العربي :

العنف ظاهرة مغروسة في كل المجتمعات ولن يقدر أي مجتمع مهما بلغت ذروة التطور فيه حدة وارتفاعا على القول بأنه تغلب على العنف اللهم الا اذا توخى عنفا مقابلا ويصبح اذن قضاؤه على العنف تأييدا للعنف ذاته.

الملموس والمحسوس في مجتمعنا العربي أن هذه الظاهرة تطورت كما كانت عليه منذ فترة وهذا بديهي اذا علمنا أن التاريخ

يتطور وأن المجتمعات تتطور وأن العنف بمثابة المحرك الأساسي لهذه التطورات واذا نحن فكرنا اليوم في القضاء على العنف قضاء ماديا حتميا فان هذا سيجعلنا نقضي بدون شك على جوانب أصلية وهامة من مجتمعنا ومن ديناميكية هذا المجتمع في وقت يحتم علينا من موقع الموضوعية أن ننظر الى قضية العنف من كل الزوايا لا من الزاوية الأخلاقية فحسب باعتباره عنصرا أساسيا.

هذه نظرة أحببنا أم كرهنا تتضارب ونظرة الأدباء والفقهاء ولكن الواقع يفرضها علينا فرضا. أبعد من ذلك فان الواقع يحتم علينا أن ننطلق منها في تحليلنا لقضية العنف باعتبار أنه لا يوجود للعقلانية في تطور التاريخ الاجتماعي وانما هناك لا عقلانية تتمثل دائما وأبدا في ظواهر مرتبطة بالحياة الاجتماعية تؤثر في الانسان من بينها ظاهرة العنف.

العنف من جهة أخرى يختلف باختلاف الظروف وبحساب المكان والزمان فالعنف بالصورة والشكل. اما أن يكون شديدا أو خفيفا ويكون أيضا لفظيا ويصل أحيانا الى مستوى الرمز ولعل العنف في مستوى الرمز هو أداة الوصل بين وسيلة الاعلام وبين جوهر هذا الموضوع.

٤ - العنف في البلاد العربية :

نحن متخلفون والحمد لله في مجال العنف بالنظر الى الذروة والحدة التي يشهدها حاليا في المجتمعات الغربية فاذا علمنا أنه لا تكاد تمر دقائق معدودة حتى ترتكب جريمة قتل في الولايات المتحدة وأن عملية سطو على بنك أو مؤسسة مالية تجد كل ثماني دقائق وأن جريمة اختطاف واغتصاب تحدث العديد من المرات في اليوم الواحد .. يجوز لنا أن نتنفس الصعداء ونحن نقارن هذه الاحصائيات المضبوطة باحصائياتنا المتواضعة.

٥ - دراسة لقضية العنف في المجتمع التونسي :

في تونس يكفي أن نقول أن جرائم قتل النفس العمد تعد في السنة الواحدة على الأصابع وأحيانا على أصابع اليد الواحدة ... وأن جرائم السطو على البنوك تحدث بمعدل مرة كل ثلاث سنوات لكن في مقابل هذا لا يفوتنا أن نشير الى نوع آخر من الجرائم المنتشرة كث والتي لئن وجب القول أنها لا تدعو الى اعلان حالة الاستنفار ال تنذر على مستوى المستقبل البعيد بالخطر ويتعين التفكير مليا و في معالجة اسبابها والبحث عن سبل الوقاية منها وأهم هذه الجرائم هي الاغتصاب والمواقعة والسرقة بالنشل والسرقات الموصوفة واصدار الصكوك بدون رصيد والتحايل.

ان المجتمع التونسي المتفتح على كل الحضارات كغيره من الدول العربية الشقيقة يتطور تدريجيا وهو يقبل على حد سواء ايجابيات هذه الحضارة وسلبياتها ويحاول جاهدا التملص من هذه الأخيرة أو على الأقل الحد من فعاليتها وتطوراتها لذلك انكب المسؤولون الذين يهمهم الأمر مباشرة على دراسة قضية العنف من كل جوانبها وعلى استخلاص العبرة من نتائجها واستنتاج اسبابها ومسبباتها واشتد الحرص على وجوب اشراك رجال الاعلام والصحفيين في كل عمل يهدف الى ايجاد سبل الوقاية من الجريمة والحد من خطورة العنف.

وهذا بديهي ان لم نقل أمرا مفروغا منه باعتبار دور رجال الاعلام في نشر الخبر وفي التأثير بواسطة هذا النشر على الرأي العام.

فالصحفي والمخبر سواء كان يعمل في صحيفة يومية أو اسبوعية أو كان ناقلا للخبر عبر الشاشة الصغيرة أو على امواج الأثير مسؤول عن الخبر الذي يبلغه للجماهير واذا تعمد تحريف هذا الخبر والزيادة في بعض حقائقه أو تهويل بعض تقلبات الحوادث أو

ابراز بعض العناوين التي تخلق حالة الفزع وحالة الرعب الجماعي يتحمل عبء فعلته بدون أدنى شك عندما تساهم كل هذه الحالات المذكورة آنفا في خلق تأثيرات سلبية لا تساعد في الغالب على تطوير المجتمع التطوير المنسق والمنشود.

٦ - صحافة الفضائـح :

انتشر بعد الحرب العالمية الثانية في أوروبا نوع من الصحافة وهو ما يسمى بصحافة الفضائح وأصبح الاقبال على وسائل الاعلام هذه شكلا من أشكال الاستهلاك اليومي المرغوب فيه بكل نهم وشراهة ونتج عن هذا جيل ضائع تزعمه أبطال الانحراف كما أسفر أيضا عن بروز ظاهرة أخرى لا تقل خطورة عن أبشع الجرائم وهي ظاهرة الانتحار الفردي والانتحار الجماعي واختل النظام في داخل التجمعات السكنية وحصلت الهوة والجفاء بين الأجيال فكانت حوادث مايو ١٩٦٨ في فرنسا وغيرها من الدول الأوروبية التي أبرزت انقسام المجتمع نهائيا هناك الى شقين متقابلين ومتباينين أما في المجتمع العربي فان هذا لم يحصل بالمرة فلا الجفاء قائم بين الأجيال ولا الانقسام صراحة من الأمور الثابتة نهائيا والمتوقعة في المستقبل القريب بقي أن يعي رجال الاعلام بالدور المنشود والمطلوب منهم حتى لا تسقط في أحبولة صحافة الفضائح وحتى لا تلفنا دوامة الحلقة المفرغة ... فتنتشر في نفسيات شبابنا واطفالنا فكرة الشر النابعة من توجيه غير محكم وارشاد غير وجيه.

دور الصحفي :

بين بيتلهايم أحد علماء طب النفس والأمراض العقلية في تأليف صدر له تحت عنوان (التحليل النفسي لقصص الجنايات) أن ولوع المؤلفين والقراء بنوع من الشخصيات المعروفة (كالغول والذئب) يمكن الصغار من التحرر من المركبات النفسية والتخلص من اطيافها.

فالصورة المتحركة من نوع (الوسترن) والبطل القائم بحق الله أو الصعلوك الظريف المستحب كل هذه الشخصيات التي تستلهم قريحة المؤلفين وتشد جماهير غفيرة في كافة أنحاء المعمورة تعين المتفرج خاصة اذا كان في مستوى الصبا والشباب على تجاوز أهوائه وعلى تعلم مواجهة الواقع ازاء بإزاء.

٧ - العلاقة بين الجريمة وثقافة الجماهير :

هذه نظرية نبع عنها نقاش لم يغلق بعد وقد اتخذت منه جمعية علماء الاجرام بفرنسا موضوعا لمؤتمر هام لها وتجدر الاشارة ان مدير الشرطة العدلية بفرنسا قدم بحثا هاما في المؤتمر أكد فيه على وجود صلة متينة قائمة بين الجريمة وثقافة الجماهير يعني بذلك الثقافة اليومية التي تستهلكها الجماهير عبر وسائل الاعلام التي تساهم مساهمة فعالة في تسيير المجتمع وتوجيهه وارشاده بحسب الاختبارات المضبوطة.

النظرية التي تقابل ما جاء به بيتلهايم تقول أن صدمة الصورة للنظر خاصة اذا كان الناظر اليها غير مهيأ لها يمكن أن تسفر عنها صدمة في النفس يكون لها أسوأ العواقب خاصة على ذوي العقول الفتية المليئة بالمشاكل والمتناقضات.

هذه نظرية صحيحة من الجانب العلمي التجريبي فالشاب الذي يعيش وضعا اجتماعيا مأساويا جادا كأن يكون العش الأبوي مهدما بمفعول الطلاق أو يكون أحد الوالدين أو كلاهما منصرفا الى غير تربية هذا الشاب والاعتناء بتكوين شخصيته يكون في طليعة من يصدمهم ما سميناه آنفا بالعنف الرمزي أعني بذلك الصورة من خلال وسيلة الاعلام كالشريط السينمائي العنيف على الشاشة الكبيرة.

اذن لثقافة الجماهير تأثير مباشر على الشباب والمجتمعات والواجب يفرض علينا أن لا نلقي التهمة على وسيلة الاعلام قبل معالجة ومراجعة التشريع الذي يضبط حدود هذه التهمة وأركانها.

٨ - الدور الذي يمكن أن تلعبه وسائل الاعلام في التقويم :

في المجتمع التونسي ومنذ عدة سنوات أحس المسؤولون بالضغط الذي تفرضه الوسيلة التي تحقق ثقافة الجماهير وقد وقع الاعتناء بصفة خاصة بدور السينما لاسيما وأن إقبال الشباب على الأشرطة السينمائية المنشورة خاصة منها الأمريكية والايطالية وحتى اليابانية (نوع الكاراتي) التي تصور مشاهد العنف لفت انتباه أكثر من واحد وقد لوحظ أن حماس المتفرجين يشتد قبل فترة متابعة إحداث الشريط لحد قيام الفوضى وحدوث شتى أنواع العنف من ذلك أن مبنى قاعة الكوليزي في وسط العاصمة التونسية تضرر وتبع ذلك حدوث أضرار متفاوتة الخطورة أثناء عرض شريط (الوحش الأسود) لبطل الكاراتي الياباني (بروس لي).

اذا أضفنا الى كل هذا صدمة الصورة لكل متفرج غير مهيأ لها واذا اقتنعنا بوجود عوامل أخرى تتضافر لتوجيه بعض المتفرجين في غير الوجهة الأخلاقية والاجتماعية السليمة كالبطالة مثلا والتسكع ومخالطة الأشرار فان تأثير الصورة يكون سلبيا للغاية ولن يجوز عندها المطالبة بغلق قاعات السينما اذا بلغت حدة العنف ذروتها لأن هذا لا يتماشى والمسار الديمقراطي للشعب العربي. ولكن يجوز أن نطرح للنقاش موضوع الاعلام الصحيح الخاص بسبل وقاية المجتمع العربي من الجريمة والانحراف.

٩ - دور الصحافة المكتوبة :

الذي قيل حول السينما والتلفزة كوسيلة لتثقيف الجماهير يمكن أن يقال أيضا عن الصحافة المكتوبة التي أصبحت بحكم اقبال الناس المتزايد عليها في مجتمعنا العربي تلعب دورا هاما في اثارة العواطف وتحريك الكوامن لاسيما وأن بعضا من الصحافة المكتوبة في مجتمعنا العربي اصبحت تميل الى تقليد مثيلاتها في الغرب فتسعى الى تفضيل

المثير على المفيد والمبتذل على المبتكر والنادر على المهم وهي في سعيها هذا تهمل الكثير من الأنشطة الاجتماعية التي تكون في غاية من الأهمية من حيث الخلفيات المفيدة وتنصرف الى تقديم الخرافات والروايات التي تثير في نفوس الناشئة الانفعالات المختلفة وتسقط في روتينية تنسيها التحولات الاجتماعية الخطيرة.

ما هو الحكم على هذا النوع من الصحافة وقد أصبحت مادة استهلاكية شأنها شأن البضاعة التي تهافت الناس على اقتنائها والتي تخضع لقانون العرض والطلب باعتبار رغبة أصحابها من ذوي التفكير التجاري البحت في ارضاء الأذواق أكثر من أداء واجب التبليغ والاعلام.

ما هو الحكم على بعض الصحفيين في بلادنا العربية الذين يضيفون على الخبر من نسج الخيال ما يختلف في أحيان كثيرة عن الواقع وما يضاهي الأساطير والقصص البطولية.

ما هو الحكم على صحفي ينشر الخبر بأسلوب من التسامح ويتجاهل أنه من خلال السطور والكلمات يخلق الأعذار للجاني مرتكب الجريمة ويوفر له نوعا من التعاطف مع الجمهور الشيء الذي يفتح للمنحرف آفاقا جديدة ويصبح في نظر الناس وحتى في قرارة نفسه بطلا من الأبطال القائمين بالحق ولا يجوز محاكمته واذا جازت فان القوانين الوضعية أضعف من أن تنطبق عليه.

نحن في تفتحنا على العالم الغربي نطالع يوميا ما تكتبه صحافة الغرب ... ومنذ مدة أصبحت بعض الصحف لا تجد الرواج الكافي الا اذا برزت لقرائها بعناوين خلابة ومثيرة للنفوس او اذا اطلعت عليهم بصور خليعة يفتقر ناشروها للمبادىء الأخلاقية.

ولم يكن من السهل منع تسرب هذا النوع من الصحافة على بلادنا على الأقل لفئة من الجمهور فكان تأثر بعض أصحاف القلم وجاءت رغبة بعض التجار من أصحاب الجرائد الذين لا يهمهم في

بعض الأحيان في بلادنا العربية الا أن تمتلىء جيوبهم من تجارة الصحافة.

الأمثلة على ذلك عديدة ولا ينبغي أن نقف عندها طويلا اذا كان الواجب يملي علينا أن نصل الى ضبط الرسالة الأساسية للاعلام وهي تثقيف المواطن العربي وتوعيته وتوجيهه الوجهة الحقيقية الصحيحة ومن طبيعة القارىء العادي العربي في هذا العصر بالذات أنه لا يميل كثيرا الى المقال الارشادي بقدر ما يميل الى المقال الزاخر بالأحداث والمفاجآت والأسرار والمغامرات.

لماذا لا يكون المنطلق اذن من رغبة القارىء في استهلاك الخبر المثير وشعور الكاتب بمسؤوليته التاريخية بتوجيه هذا الخبر المثير المنحى الذي يجنب مجتمعنا العربي من السقوط في مهاوي الجريمة والانحراف.

لماذا لا يكون اعلامنا العربي وقائيا يأخذ بعين الاعتبار الجريمة حسب نوعيتها وانتشارها وحسب اهميتها ويقوم بحملات موفقة ضد هذه الظاهرة الاجرامية أو تلك ؟

واذا كانت الوسيلة الاعلامية يمكن أن تقوم بهذا الدور المطلوب والمأمول وهذا ما يرجى منها فإن اسلوبها في عرض الخبر وفي توجيهه ينبغي أن يتقيد بمختلف أعمار القراء أو المتفرجين والمستمعين وينبغي على الصحفي والمخبر أن يراعي الوسط الاجتماعي والمستوى الثقافي والمهني والحالة المدنية لمن يعامل معهم فاذا كان الوسط الحساس للجريمة يتألف من أفراد لا يعرفون القراءة فمن العيب توجيه الحملة الاعلامية الوقائية بالوسائل الكتابية واذا كانت وسيلة الاتصال في تثقيف الجماهير لا تتناسب مع الجماهير فان لغة التخاطب لن تختلف في شيء عن حوار الصم.